مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: الصراع السياسي والديني وتأثيره على أزمة الهوية في جمهورية إفريقيا الوسطى
اسم الكاتب: د. وليد دوزي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7765
تاريخ الاسترداد: 2026/06/08 20:22 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at Academic Scientific Journal

http://www.iasj.net

Tikrit Journal for Political Science

الصراع السياسي والديني وتأثيره على أزمة الهوية في جمهورية إفريقيا الوسطى

The political and religious conflict and its impact on the identity crisis in the Central African Republic

Dr. DOUZI Walid

د. وليد دوزي (*)

(الجزائر) جامعة طاهري محمد بشار – قسم العلوم السياسية

Article info.

Article history:

- Received 2 May 2021
- Accepted 22 May 2021
- Available online 30 June 2021

Keywords:

- Religious conflict
- ethnic cleansing
- Central African Republic
- selika movement
- anti balaka movement.

Abstract: Since the middle of the first decade of the twenty-first century, the Central African Republic knew a rapid increase of violence and conflict, a serious transformation in its form and character due to internal and external factors, most notably in the extreme poverty and political and economic backwardness of society and the state in the African Republic. This conflict, first described politically and confined to ethnic and tribal differences, was subsequently seriously developed by religiously colored Christian majority and Muslim minority, which plunged the country into a spiral of civil war and deepened the identity crisis in the Central African Republic.

(*)**Corresponding Author:** Dr. DOUZI Walid, ،**E-Mail:** Douzi.walid@univ-bechar.dz ، **Tel:** ، **Affiliation.** université of Tahry Mohamed Bechar (Algeria)

معلومات البحث:

تواريخ البحث:
الاستلام: 2\5\2021
القبول: 22\5\2021
النشر :30\6\2021

الكلمات المفتاحية:
–الصراع الديني
– تطهير عرقي–
إفريقيا الوسطى
– حركة سيليكا
– حركة أنتي بلاكا.

الخلاصة: شهدت جمهورية إفريقيا الوسطى منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تصاعدا لافتا للعنف والصراع، وتحولا خطيرا في شكله وطابعه، بسبب عوامل داخلية وأخرى خارجية، لعل أبرزها؛ الفقر المدقع والتخلف السياسي والاقتصادي الذي يعيشه المجتمع والدولة في هذه الدولة. هذا الصراع الذي تم توظيفه في بادئ الأمر سياسيا وحصره في الاختلافات الاثنية والقبلية، ليتم إصباغه بطابع ديني بين الأغلبية المسيحية والأقلية المسلمة، الأمر الذي أدخل البلاد في حرب أهلية، وتعميق أزمة الهوية في جمهورية إفريقيا الوسطى. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرض للصراع السياسي والديني بين المجموعات السكانية لدولة إفريقيا الوسطى، من خلال مسبباته وتتبع مساره واستشراف أحداثه.

مقدمة

منذ نيلها لاستقلالها الوطني سنة 1960 وإلى غاية يومنا هذا، تعرضت جمهورية إفريقيا الوسطى لسلسلة من الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، اختلفت شدتها وحجمها وانعكاساتها باختلاف الظروف المسببة لها والمحيطة بها، وكانت تلك الاضطرابات نتيجة عوامل داخلية وخارجية عديدة، ساهمت فيها متغيرات كثيرة؛ على غرار عدم التداول السلمي على السلطة، وتسييس الاختلافات العرقية والدينية، والتوزيع غير العادل للثروة، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية وعلى رأسها الدولة الاستعمارية السابقة فرنسا. كل ذلك كان سببا في تكوين مجتمع غير متجانس يتخبط في أزمة هوية وطنية.

إشكالية البحث:

نسعى من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت ممارسات النظام السياسي الشمولية من جهة والصراعات العرقية من جهة أخرى في خلق أزمة هوية في جمهورية إفريقيا الوسطى؟

فرضيات البحث:

كإجابة أولية على هذه الإشكالية، تم صياغة الفرضيات على النحو الموالي:

- ساهم عدم التداول السلمي على السلطة في جمهورية إفريقيا الوسطى، في إدخالها في صراعات أهلية أخذت طابعا إثنيا ثم دينيا.
- تسبب التوزيع غير العادل للثروة وتغييب معايير الكفاءة والمواطنة وتسييس التنوع الإثني والديني، إلى بروز أزمة هوية حادة في جمهورية إفريقيا الوسطى.

أهداف البحث:

نحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على الجذور التاريخية للصراع في جمهورية إفريقيا الوسطى والسمة التي أخذها، ومسار هذا الصراع وانعكاساته على الهوية والمجتمع في هذه الدولة، بالإضافة إلى مستقبل العيش المشترك بين مكونات الشعب من جهة وعلاقة هذه المكونات مع النظام السياسي الحاكم من جهة أخرى.

أهمية البحث:

ترتبط أهمية هذا البحث بأهمية الدولة محل الدراسة وهي جمهورية إفريقيا الوسطى حيث أن نتائج الصراع بين مكونات شعب إفريقيا الوسطى لها انعكاسات على وحدة الدولة واستمراريتها.

منهجية البحث:

تستدعي هذه الدراسة توظيف المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة، فالأول يعتبر الأكثر ملاءمة لدراسة أغلب المجالات الإنسانية من خلال تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها. أما المنهج الثاني فتم توظيفه لجمع بيانات ومعلومات عن حالة

إفريقيا الوسطى بهدف الوصول إلى فهم أعمق لظاهرة الصراع السياسي والديني وأزمة الهوية وما يشبهها من ظواهر.

هيكلية البحث:

انتظمت هيكلية البحث في مقدمة وعناصرها وخاتمة ومضمون من أربعة مباحث جاءت على النحو التالي:المبحث الأول، والذي تم التطرق فيه إلى التركيبة العرقية والإثنية في جمهورية إفريقيا الوسطى. ثم المبحث الثاني، الذي خصص للتاريخ السياسي لجمهورية إفريقيا الوسطى منذ الاستقلال وإلى غاية العقد الثاني من القرن الحالي. ليتم بعد ذلك تناول مظاهر الصراع السياسي والديني في جمهورية إفريقيا الوسطى من خلال المبحث الثالث. ليكون المبحث الرابع استشرافا للصراع في جمهورية إفريقيا الوسطى من خلال التطرق إلى مجموعة من السيناريوهات المستقبلية للصراع في هذه الجمهورية الإفريقية.

المبحث الأول: التركيبة العرقية والإثنية في جمهورية إفريقيا الوسطى

جمهورية إفريقيا الوسطى، دولة حبيسة تقع في قلب القارة الإفريقية، وتبلغ مساحتها الجغرافية 623 ألف كيلومتر مربع. يحدها من الشمال جمهورية تشاد، ومن الغرب جمهورية الكاميرون، ومن الشرق جمهوريتي السودان وجنوب السودان، ومن الجنوب الغربي جمهورية الكونغو برازافيل، ومن الجنوب الشرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية.[1]

إداريا، تتكون من 16 ولاية تنقسم بدورها إلى 71 دائرة متفرعة عن هذه الولايات، كما تنتشر حوالي 9000 قرية بكامل ربوع الدولة. ويعتمد سكان إفريقيا الوسطى بالدرجة الأولى على الرعي والزراعة، حيث يشتغل ما يقرب من 90% من السكان بالزراعة التي تشكل حوالي 33% من الإنتاج المحلي الإجمالي، أما الماس فيعتبر السلعة الأساسية في البلاد للتصدير. كما تعتبر جمهورية إفريقيا الوسطى دولة غنية باليورانيوم والذي تستحوذ عليه الشركات الفرنسية.[2]

يبلغ تعداد سكان جمهورية إفريقيا الوسطى وفق إحصاءات سنة 2014 حوالي 5.277.959 نسمة. ويتكون شعب هذه الدولة الإفريقية من مجموعة من الإثنيات والطوائف التي تتميز كل منها عن الأخرى في بعض الخصائص اللغوية والدينية والقبلية، ويتواصلون فيما بينهم بتسع لغات معترف بها على غرار الفرنسية والسانغوية والبايا والسارا والإمبوم والياكوما، وهي لهجات محلية وهناك أكثر من 100 لغة محلية غير رسمية.[3] إلا أن هناك سمات ثقافية مشتركة بين شعب إفريقيا الوسطى مثل اللغة

---

[1] أبكر عبد البنات آدم، الصراعات الدينية وأثرها على الأزمة في إفريقيا الوسطى، مجلة دراسات إفريقية، العدد 51، الخرطوم، 2015، ص55.

[2] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص227.

[3] تيري فيركولون، "أزمة إفريقيا الوسطى... تعددت الأسباب والصراع واحد"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014، ص03.

الوطنية السانغو واللغة الرسمية للبلاد الفرنسية اللتان تستخدمان بشكل واسع بين السكان. وقبل اندلاع الحرب الأهلية سنة 2013، كان التقسيم الديني والمذهبي لسكان جمهورية إفريقيا الوسطى على النحو التالي:

- **الروم الكاثوليك:** 25%.
- **البروتيستانت:** 25%.
- **المسلمون:** 15%.
- **الديانات المحلية:** 35%.[1]

والدين الإسلامي حديث العهد بدول وسط إفريقيا ككل، ومنها جمهورية إفريقيا الوسطى، وذلك عندما انتشر بهذه الدول على يد المسلمين القادمين من جزيرة زنجبار شرق القارة الإفريقية للدعوة والتجارة. ويبلغ عدد الأقليات المسلمة في هذا الجزء من القارة، بحوالي 4.500.000 وهو ما يعادل 13% من مجموع الأقليات المسلمة في إفريقيا.[2]

أما من أبرز المجموعات الإثنية المكونة لشعب إفريقيا الوسطى:

- **مجموعة غبايا:** تمثل 33% من إجمالي السكان، ويعتنقون المذهب الكاثوليكي ويتواجد معظم أفرادها في الشمال الشرقي للبلاد.
- **مجموعة باندا:** يشكلون نسبة 27% من عموم السكان ويتوزعون في عموم البلاد إلا أن المنطقة التي تعرف تركزهم أكثر من بقية المناطق الأخرى هي وسط غرب البلاد، حيث هاجرت إليها من المناطق الشمالية الشرقية مع بداية القرن التاسع عشر.

وتشكل هاتين المجموعتين أغلبية السكان بنسبة 60%، أما المجموعات الإثنية المتبقية فهي لا تتجاوز 40% وهي على النحو التالي:

- **مجموعتا سارا و مبوم:** تقدر نسبة الأولى حوالي 07% والثانية بـ 04% ويتواجد أفرادهما في المناطق الشمالية للبلاد على الحدود مع جمهورية تشاد، ويستخدمون اللغة العربية، ويعتنقون الدين الإسلامي.
- **مجموعة النزكارا – زاندي:** تقيم شرق البلاد وتبلغ نسبتها 04%، حيث أسست قبائل الزاندي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مجتمعا أكثر طبقية.
- **مجموعة الأوبانغيين:** تنحدر أصولها من منطقة السهول العشبية ووادي نهر النيل وتبلغ نسبتها 10%.
- **مجموعة البانتو:** وتعتبر منطقة الغابات في جنوبي غرب البلاد معقلهم الأساس.

---

[1] المحكمة الجنائية الدولية، مكتب المدعي العام، بيان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، بشأن تصاعد العنف في جمهورية إفريقيا الوسطى، 2014، ص05.

[2] محمود شاكر، التاريخ المعاصر: الأقليات الإسلامية، ط2، المكتب الإسلامي، ، بيروت، 1995، ص218-219.

- **مجموعة نغباندي:** تعيش على ضفاف نهر أوبانغي.[1]

تشكل مجموعة غبايا ومجموعة باندا الأغلبية العددية والتي تفوق نسبتها 60 بالمائة من الشعب، كما تعتبران المجموعتان المسيطرتان على الثروات والحكم في جمهورية إفريقيا الوسطى. كما ساهمت الحرب الأهلية التي عصفت بالبلاد ما بين 2013-2014 إلى انقسام حاد بين الأغلبية المسيحية والأقلية المسلمة. ومع تزايد التوترات بين الجماعات المسلحة اندلعت مرة أخرى بين غبايا و الباندا المسيحيتان من جهة و مجموعتا سارا و مبوم المسلمتان من جهة أخرى وبات هذا البلد يدور في دوامة من العنف.[2]

المبحث الثاني: التاريخ السياسي لجمهورية إفريقيا الوسطى

عرفت هذه الجمهورية سابقا باسم أوبانغي – تشاري حيث كانت جزءا من إفريقيا الإستوائية الفرنسية، وأصبحت تعرف باسمها الحالي (جمهورية افريقيا الوسطى) في ديسمبر1958. وحصلت على الاستقلال التام عن فرنسا في أغسطس 1960. شهدت هذه الدولة الإفريقية منذ نشأتها، اضطرابات سياسية وانقلابات عسكرية عديدة، ففي سنة 1962 استطاع "دافيد داكو" من تأسيس دولة الحزب الواحد بقيادة حزب حركة التطور الاجتماعي لإفريقيا السوداء "ميسان"، إلا أن حكمه لم يعمر طويلا حيث في سنة 1965 ، انقلب عليه العقيد "جان بيديل بوكاسا" الذي شكل بعد عام من ذلك حكومة جديدة وألغى الدستور وحل البرلمان، ليصبح الرئيس "بوكاسا" في مارس 1972 رئيسا مدى الحياة وينفرد بالحكم ويعدم كل من يعارضه بتهمة محاولة الانقلاب ضده. وفي سنة 1976 ، أعاد تسمية جمهورية إفريقيا الوسطى بالإمبراطورية ونصب نفسه إمبراطورا عليها، واستنجد بالرئيس السابق (الذي انقلب عليه سنة 1965) "دافيد داكو" ونصبه مستشارا له.[3]

لقد كرس الدستور الثالث للبلاد النظام الملكي وخوّل للإمبراطور "بوكاسا الأول" صلاحيات وسلطات هائلة، إلى أن تم الإنقلاب عليه من قبل مستشاره والرئيس السابق "دافيد داكو" في سبتمبر 1979.[4]

وفي مارس 1981 فاز "دافيد داكو" بانتخابات الرئاسة عقب الرجوع الدولة إلى النظام الجمهوري الرئاسي، ليخلع من الحكم بقوة السلاح في شهر سبتمبر من السنة نفسها على يد الجنرال "أندري كولينا" عقب احتجاجات اجتماعية كبيرة، وقد أقر الجنرال الجديد دستورا جديدا للبلاد في 21 نوفمبر 1986 انتخب بموجبه رئيسا للبلاد. وبعد إجراء انتخابات تعددية تحت وطأة الاحتجاجات الشعبية في

---

[1] هيئة الأمم المتحدة، وثيقة أساسية تشكل الجزء الأول من تقارير الدول الأطراف حول جمهورية إفريقيا الوسطى، 2005، ص07-08.

[2] https://bit.ly/2ToLB62

[3] عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص228.

[4] هيئة الأمم المتحدة، وثيقة أساسية تشكل الجزء الأول من تقارير الدول الأطراف حول جمهورية إفريقيا الوسطى، 1999، ص14.

عام 1993، فاز المترشح "أنجي فيليكس باتاسي" بالانتخابات الرئاسية ثم جدد لنفسه سنة 1999، ليتم الإنقلاب عليه سنة 2003 من قبل الجنرال " فرانسوا بوزيزي" المدعوم من قبل فرنسا وتشاد، ترأس من خلالها حكومة انتقالية للبلاد ليصيغ بعد ذلك دستورا جديدا للبلاد في ديسمبر 2004 انتخب على إثره رئيسا للجمهورية في مايو 2005.

لم يستطع "بوزيزي" دفع عجلة التنمية في البلاد فأدى ذلك إلى قيام العمال في القطاع العمومي باحتجاجات وإضرابات سنة 2007 رفضا لما اعتبروه تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في البلاد، فقام الرئيس "بوزيزي" بتعيين حكومة جديدة في 2008/01/22 بقيادة "فوستين أشارنغ توادیرا" لامتصاص غضب الشارع. وفي سنة 2010 وقع "فرانسوا بوزيزي" مرسوما رئاسيا حدد بموجبه موعد اللانتخابات الرئاسية والتي تم تأجيلها بسبب عدم الاستقرار الذي عاد للبلاد من جديد إلى غاية 2011/01/11 حيث فاز فيها الرئيس "بوزيزي". لم تهدأ الجبهة الداخلية بعد تلك الانتخابات الرئاسية نتيجة تصاعد مستويات الفساد الإداري والمالي والمحسوبية والسلطوية، الأمر الذي أدى إلى تمرد الشعب ضد النظام السياسي، حيث قاد التمرد هذه المرة تحالف من فصائل المعارضة المسلحة المعروفة باسم تحالف سيليكا في ديسمبر 2012 والتي انتهت بالانقلاب على الرئيس "بوزيزي" من قبل الحركة المتمردة المحسوبة على الأقلية المسلمة في 2013/03/24.[1] ولم تتوقف الإضطرابات وعمليات العنف في هذه الدولة الافريقية عند هذا الحد، بل أخذت منحى خطير عبر عمليات التطهير العرقي.

لقد تميز الوضع السياسي في جمهورية افريقيا الوسطى منذ استقلالها سنة ،1960 بعدم الاستقرار السياسي نتيجة الانقلابات العسكرية العديدة وتغيير الدساتير باستمرار، الأمر الذي انعكس سلبا على الأوضاع الإجتماعية للبلاد وأدخلها في اضطرابات وصراعات مسلحة تميز ظاهرها بطابع سياسي إلا أنها لم تلبث أن تحولت إلى صراعات إثنية ودينية بين السكان زادت تأزيما للهوية الوطنية في جمهورية إفريقيا الوسطى.[2]

وفي سياق ذي صلة، لعبت مكونات شعب جمهورية إفريقيا الوسطى الإثنية والقبلية والدينية دورا كبيرا في صياغة مكوناته الثقافية وبناء هويته الوطنية، مما أدى في العقدين الأخيرين بالتحديد إلى خلق عملية التمايز بين نوعين من المكونات في البلاد، المجموعة العرقية المسيحية والمجموعة العرقية المسلمة (حيث يشكل الاختلاف في الدين بدرجة رئيسية والاختلاف في الإثنية بدرجة أقل عاملا في التمايز بين المجموعتين العرقيتين)، وزادت التأثيرات الداخلية المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي وتوالي الانقلابات العسكرية وانتشار الفساد والمحسوبية وتردي الأوضاع المعيشية والتمييز بين مكونات

[1] أبكر عبد البنات آدم، مرجع سابق، ص55.

[2] هيئة الأمم المتحدة، وثيقة أساسية تشكل الجزء الأول من تقارير الدول الأطراف حول جمهورية إفريقيا الوسطى، 2005، ص12-13.

الشعب على أساس إثني وديني، والإقليمية المتجلية في الحركات المتمردة والثورية المنتشرة في الدول المجاورة كإقليم دارفور السوداني والحرب الأهلية في جمهورية جنوب السودان والتوترات الإثنية في الكاميرون، والدولية من خلال التدخل الفرنسي الساعي إلى إثارة الأزمة وتأجيجها لتحقيق أهدافه الإستراتيجية، المتمثلة في الهيمنة السياسية والاقتصادية على ثروات البلد من اليورانيوم وغيرها. كل هذه المتغيرات الداخلية والخارجية أدت إلى إكساب ثقافة التمييز والعنصرية بين الطوائف الدينية في إفريقيا الوسطى،[1] وبالتالي تحولها إلى دولة عاجزة كمحصلة للنزاع بين مجموعاتها الإثنية والدينية، خصوصا المسيحيين والمسلمين، ساهم في ترهل بل تلاشي تحكم الدولة بإقليمها خصوصا ما بين 2013 و 2016، حيث تلاشت مظاهر سيطرة الحكومة واحتكارها لاستخدام القوة ووسائل القهر، وهو ما ساهم في تزايد عمليات التطهير العرقي خصوصا في حق المسلمين ونهب ممتلكاتهم، الأمر الذي أدى بالمجموعات المتناحرة إلى اعتماد إستراتيجية إشاعة الفوضى لتحقيق أهدافها عبر لجوئها إلى استخدام الميليشيات شبه العسكرية، كميليشيتي أنتي بلاكا المسيحية وسيليكا المسلمة، وهذا ما يعرف في الدراسات الأمنية بالمعضلة الأمنية المجتمعية*.[2]

وبالعودة إلى أسباب وطبيعة جذور الصراع القائم في جمهورية إفريقيا الوسطى، فإنه لم يكن أبدا دينيا، وإنما سياسيا عرقيا، فالرؤساء الذين وصلوا إلى الحكم اتجهوا نحو تسييس الاختلافات الإثنية وليس الدينية، حيث أن كل واحد منهم عندما استولى على الحكم عمل على تقوية جماعته العرقية، من خلال الدعم والامتيازات التي منحها إياها، على غرار الرئيس "أندريه كولينجا" (1981-1993) ودعمه لجماعته العرقية "ياكوما"، والرئيس "أنجي باتاسي" (1993-2003) ودعمه لجماعته العرقية المنتشرة في منطقة "ساراكابا"، والرئيس "فرانسوا بوزيزي" (2003-2013) وتفضيله لأنصاره من عرقيته "غبايا". كما أن كل هؤلاء الرؤساء أو الذين سبقوهم كانوا مسيحيين، والانقلابات والفوضى وعدم الاستقرار السياسي الذي حدث في عهدهم كان من أجل الوصول للسلطة واحتكارها ولم يكن الدين عاملا حاسما أو مؤثرا أو طرفا رئيسا في تلك الصراعات.

لكن في سنوات فترتي حكم "بوزيزي" اتسمت الدولة بالضعف وفشل مؤسساتها وتعمق أزمة التنمية وإهمال مناطق الشمال ذات الغالبية المسلمة عن غيرها من مناطق البلاد، حتى ترسخ مع مرور الوقت

---

[1] أبكر عبد البنات آدم، مرجع سابق، ص50.

* يعرف "مولر" Müller المعضلة الأمنية" المجتمعية بقوله: "تنتج عن "غياب الأمن المجتمعي"، والذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصياتها، في سياق من الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أوالممكنة. وبتحديد أكثر فإنه يتعلق بإحساس هذه المجموعة المعنية بأن هناك مساسا بمكونات هويتها كاللغة، والثقافة، والدين، والهوية والعادات، أو بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة". للمزيد أنظر: عادل زقاع، مرجع سابق، ص108.

[2] عادل زقاغ، المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة ورقلة، العدد 06، الجزائر، 2011، ص106.

للسكان فكرة أن المواطنين في شمال البلاد أجانب، فزاد الشعور لدى الأقلية المسلمة بالاستهداف وتهديد هويتهم، وزاد من وطأة ذلك الشعور التدخلات الخارجية وتغذية الاختلافات الدينية.[1]

بالرغم من أن الأنظمة السياسية السابقة على فترة حكم "فرانسوا بوزيزي" (2003–2013) مهدت للصراع العرقي والديني في إفريقيا الوسطى من خلال احتكارها لدوائرالقراروستبعاد المسلمين أو بقية الطوائف الدينية الأخرى من غير المسيحية من مراكز صنع القرار والمناصب الإدارية والسيادية في الدولة إذ أن جميع الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم البلاد كانوا مسيحيين (غبايا، ياكوما، سارا، داكو، بوكاسا، كولينغبا، باتاسيوبوزيزي)، إلا أن نظام الرئيس الأسبق "بوزيزي" ساهم بشكل كبير في إشعال فتيل الحرب الدينية بين المسلمين والمسيحيين من خلال دعمه للأغلبية المسيحية ضد الأقلية المسلمة حيث رفض أن يكون للإسلام مكانة حقيقية بين الأديان المعترف بها في الدولة، كما قام بإثارة النعرات الإثنية والقبلية في المجتمع،[2] وهو ماساهم في قيام تحالف حركة سيليكا (المسلمة) التي كان أهم مطلب لها هو خلع الرئيس "بوزيزي" (المسيحي)، وهذا ما أعطى للصراع المتجدد على السلطة بعدا دينيا زاد من حدته التدخل العسكري الفرنسي الذي قام بنزع سلاح حركة سيليكا مع إبقائه لحركة أنتي بلاكا، وهو ما رآى فيه المسلمون تحاملا عليهم ودعما لطرف مسيحي على طرف آخر مسلم أصبحت هويته مهددة ومعرضة للزوال خاصة بعد المجازر والسلب والنهب التي تعرضوا لها من قبل المسيحيين. كل ذلك نقل الصراع الداخلي في إفريقيا الوسطى من صراع سياسي إلى صراع ديني رسخ شرخا كبيرا في الهوية الوطنية والدينية لمواطني جمهورية إفريقيا الوسطى، حيث تعالت أصوات المسلمين بضرورة التقسيم لوقف هذا الصراع الديني الخطير في الدولة.

المبحث الثالث: مظاهر الصراع السياسي والديني في جمهورية إفريقيا الوسطى

يسود جمهورية إفريقيا الوسطى اضطراب سياسي ونزاع مسلح منذ سنة 2001، وكان الرئيس "بوزيزي" يسيطر على المشهد السياسي في هذه الجمهورية الإفريقية منذ انقلابه العسكري على الرئيس السابق "باتاسيي" سنة 2003. لكن منذ سنة 2013 أصبح الصراع في جمهورية إفريقيا الوسطى وبشكل واضح صراعا دينيا بين الأغلبية المسيحية، والأقلية المسلمة لاسيما بعد نجاح حركة "سيليكا"* في

---

[1] أبكر عبد البنات آدم، مرجع سابق، ص73-74.

[2] بدر حسن شافعي، مرجع سابق، ص06.

* تعني سيليكا séléka بلغة السانغو المحلية، التحالف. وهي جماعة مسلحة متمردة في جمهورية افريقيا الوسطى معظم مقاتليها من المسلمين في الشمال الشرقي للبلاد وغيرها من الجماعات الناقمة على الرئيس بوزيزي، حيث كان من ضمنها بعض مساعديه المقربين السابقين. كما انخرط في صفوفها عدد من المواطنين التشاديين والسودانيين. تأسست حركة سيليكا في أغسطس 2012 واستولت على السلطة في 24 مارس 2013، وقد تزعمها ميشال دجوكوديا.

الانقلاب على حكم "بوزيزي" العسكري في مارس2013، بعدما كان الصراع في هذا البلد ظاهريا ولعقود من الزمن صراعا سياسيا.[1]

لقد قامت حركة "سيليكا" بهجوم ضخم على قواعد الرئيس "بوزيزي" في 2012/12/10 حيث تقدمت بسرعة كبيرة نحو العاصمة بانغي عقب تلاشي دفاعات الجيش الوطني لإفريقيا الوسطى، إلى غاية صدها على تخوم العاصمة قوات تشادية وبعثة توطيد السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا. لكن ذلك لم يكن حائلا لدخول قوات "سيليكا" إلى العاصمة والاستيلاء على الحكم في 2013/03/24 حيث نفت الرئيس "بوزيزي" وعينت قائدها "ميشيل جوتوديا" رئيسا للدولة. وواصلت ميليشيات "سيليكا" تقدمها بهدف بسط سيطرتها على كافة أقاليم البلاد وإخماد مقاومة الرئيس المعزول "بوزيزي" في معقله ومناطق مناصريه من إثنية "غبايا".[2]

وقد شهدت هذه الجمهورية الإفريقية وفق تقارير حقوقية حدوث أعمال تصفية جسدية وأعمال نهب وحرق ضد المدنيين ارتكبها مقاتيلو السيليكا، وأمام الانتقادات الإقليمية والدولية لهذه الحركة قام الرئيس "جوتوديا" بحل حركة السيلسكا في سبتمبر 2013 ودمج العديد من عناصرها في الجيش النظامي، ورغم ذلك ظلت السليكا قائمة على أرض الواقع، لا سيما مع بدء ميليشيات "أنتيبلاكا" (مناهضي حملة السواطير) المسيحية في توليد المقاومة ضد حكم السيليكا،* حيث بدؤوا في استقطاب قوات السيليكا عسكريا اعتبارا من يونيو 2013. ومع تزايد حجم ووتيرة الصراع بين حركتي "سيليكا" (المسلمة) و "أنتي بلاكا" (المسيحية) بات النزاع أكثر طائفية حيث قام مقاتلو أنتي بلاكا والتي تضم جنودًا وأفرادًا تابعين للرئيس المخلوع "فرانسوا بوزيزيه"، بعمليات سلب ونهب وقتل واغتصاب ضد المسلمين في البلاد على اعتبار أن السيليكا حركة مسلمة، وبذلك دخلت البلاد في حرب دينية يتم القتل فيها على الهوية الدينية، حيث فرت معظم أفراد المجموعة الإثنية المسلمة من العاصمة بانغي على خلفية هجوم "أنتي بلاكا" على العاصمة في ديسمبر 2013[3] واستهدفوا في البداية مواقع السيليكا ليردفوا بعد ذلك هجومهم على كل المسلمين المدنيين المتواجدين ببانغي ومدن غرب البلاد وليحقوا بهم جرائم قتل واغتصاب ونهب لممتلكاتهم عقب خطابهم المفعم بالكراهية تجاههم –أي المسلمين–، وذلك أمام مرآى القوات الفرنسية وقوات الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا المنتشرة حديثا بالمنطقة، فتراجعت قوات السيليكا على إثر ذلك نحو شرق البلاد تاركة الأقلية المسلمة تواجه مصيرها بمفردها. وبالتالي انقسمت

---

[1] Jean-François Fiorina, (2014), ‘’La "guerre civile" centrafricaine, Comment éviter le chaos au cœur de l'Afrique ?’’ CLES - Comprendre Les Enjeux Stratégiques, Note hebdomadaire n°123, Grenoble : école de management, p03.

[2] المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص06.

* أنتي بلاكا، وتعني باللغة العربية مناهضو السواطير وهي ميليشيا مسيحية مسلحة من العناصر التابعة للرئيس المخلوع فرانسوا بوزيزيه المدعوم من قبل فرنسا تأسست في يونيو 2013 في مواجهة حركة السيليكا.

[3] Jean-François Fiorina, opcit, p04.

جمهورية إفريقيا الوسطى على أرض الواقع بشكل عام إلى قسمين، وقد طالب أنصار السيليكا ترسيم الوضع القائم وتقسيم البلاد رسميا إلى قسمين شرقية مسلمة وغربية مسيحية لوقف عمليات التطهير العرقي ضدهم.[1]

وبالرجوع إلى سبب تراجع حركة سيليكا عن دعم الرئيس "بوزيزي" والانقلاب عليه هو تراجع الأخير عن تنفيذ تعهداته السياسية والاقتصادية لحركة السيليكا التي دعمته للوصول إلى سدة الحكم سنة 2003، بعدما استعان بالسيليكا ثم تنصل منها بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية، ولم يقف عند ذلك الحد بل رفض الاعتراف بحقوق المسلمين وحرمهم من المشاركة في السلطة أو الثروة وأهمل مناطقهم في الشمال، كما عمل على إثارة الصراع المسلح بين قبيلتي "رونجا" و"قولا" المسلمتين في الشمال الشرقي للبلاد، واللتان دعمتاه في وصوله للحكم، فقتل منهما الآلاف وأهمل مطالبهما الخاصة بتقاسم الثروة والتنمية والمشاركة السياسية في الحكم. لكن القبيلتان المسلمتين اتحدتا بعد ذلك في مواجهته ضمن حركة سيليكا.[2]

لقد تسببت هذه الأزمة منذ اندلاعها في أواخر سنة 2012 في قتل وخطف وجرح واغتصاب عشرات الآلاف من المواطنين ونزوح وهجرة مئات الآلاف منهم، ناهيك عن الدمار الذي لحق بالممتلكات العامة والخاصة. ولم يكن المتضررين من هذه الحرب فقط من مواطني جمهورية إفريقيا الوسطى بل امتدت آثارها إلى دول الجوار كالتشاد والسودان والكونغو الديمقراطية والكاميرون.[3]

والخريطة والجدول المواليين يبينان بعض الأرقام لتلك المعاناة:

الخارطة رقم (01): أثر الصراع المحلي لأزمة جمهورية إفريقيا الوسطى على دول الجوار

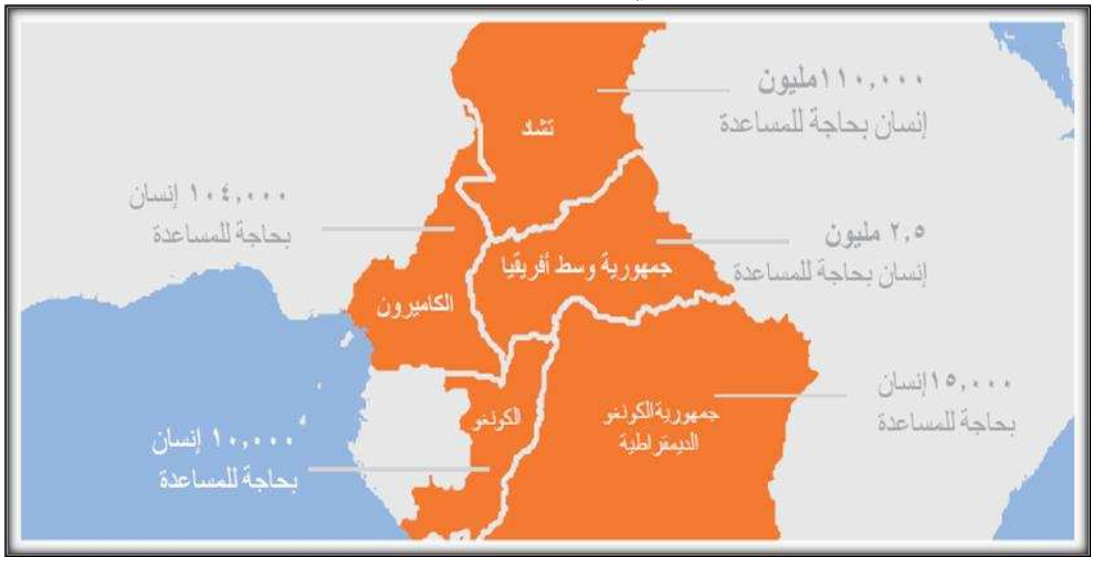

[1] المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص06.

[2] بدر حسن شافعي، مستقبل الصراع في إفريقيا الوسطى، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014، ص06.

[3] المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص06.

Office for the Coordination if Humanitarian Affaires (OCHA),**La crise en République centrafricaine et son impact humanitaire régional** Palais des Nations, Geneva, 11-06-2014, P16.

الجدول رقم (01): المتضررين المباشرين من الحرب في جمهورية إفريقيا الوسطى

	جمهورية إفريقيا الوسطى	الكاميرون	تشاد	الكونغو الديمقراطية	المجموع
عدد اللاجئين	327.598	86.068	14.000	8.861	-
عدد النازحين	557.000	17.675	66.276	608	-
المحتاجون للمساعدات	2.500.000	104.000	110.000	15.000	2.729.000

المصدر:

مجلس الأمن الأممي، **تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط إفريقيا، رقم 2015/339،** الصادر بتاريخ (2015/05/14)، ص04.

لقد دخل طرفي الصراع في جمهورية إفريقيا الوسطى في مفاوضات لإنهاء الحرب في يناير 2015 بالعاصمة الكينية نيروبي، حيث وقع الرئيس المخلوع "فرانسوا بوزيزي"، ورئيس المرحلة الانتقالية السابق "ميشيل جوتوديا"، إلى جانب ممثلين عن حركتي أنتي بلاكا و سيليكا، على اتفاق يقضي بصدور عفو شامل واستحداث مرحلة انتقالية جديدة. وفي الثامن أبريل من السنة ذاتها، وقع ممثل عن حركة "أنتي بلاكا" "جواكيم كوكاتي"، و"ميشيل جوتوديا" ممثلا عن حركة "سيليكا" المنحلة برعاية رئيس كينيا "أوهورو كينياتا"،اتفاقا جديدا لوقف إطلاق النار، ليتم بعد شهر من ذلك عقد منتدى بشأن المصالحة الوطنية في العاصمة بانغي.[1] ورغم كل تلك المساعي والجهود إلا أن الفوضى وعدم الاستقرار وعمليات القتل والتهجير والتطهير العرقي خصوصا ضد المسلمين استمرت خصوصا خارج العاصمة بانغي.

[1] مجلس الأمن الأممي، تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط إفريقيا، رقم 2015/339، 2015، ص04.

الشكل رقم (01): المعارك والعنف ضد السكان المدنيين في جمهورية إفريقيا الوسطى ما بين 2013 ويناير 2016.

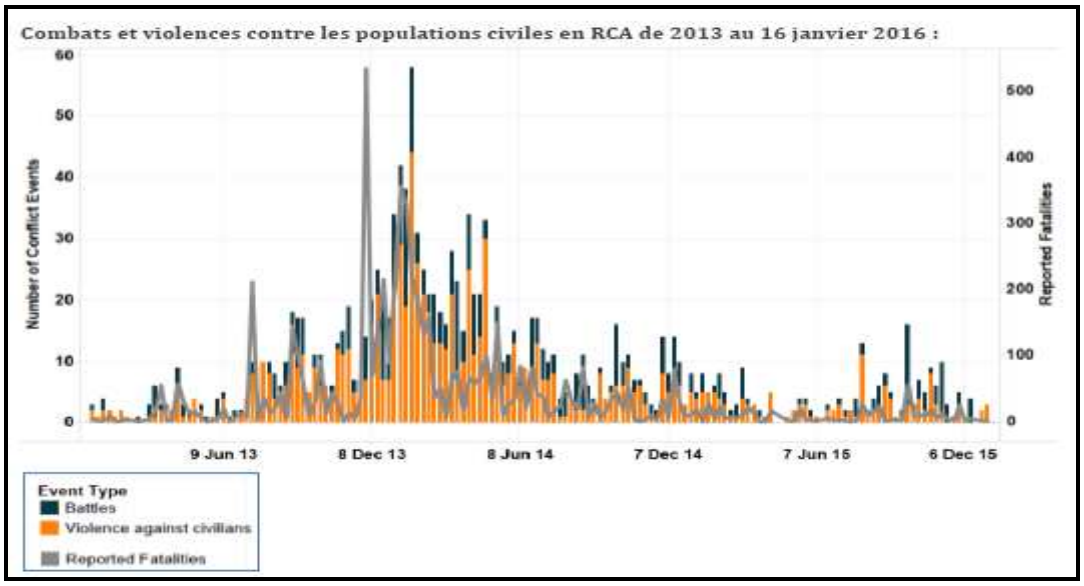

المصدر:

Institut de Relations Internationales et StratégiquesIRIS, **Cirse Centrafricaine : Mouvements de retour transfrontaliers : Analyse de scénario à l'horizon 2018,** Avril 2016, p05.

المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية للصراع في جمهورية إفريقيا الوسطى

لقد استشرى العنف في كامل إفريقيا الوسطى، وهو ما جعل نزعة التطرف تتجذر لدى الطرفين المسيحيين والمسلمين، وأمام غياب مؤسسات الدولة وانهيار رموزها أصبحت كل مجموعة عرقية مضطرة لحماية نفسها من الزوال، وهو ما يعرف بالمعضلة الأمنية المجتمعية، إذ تصاعدت خطورتها وحدتها وامتدتنتائجها الكارثية من التنافس بين المسيحيين والمسلمين للسيطرة واحتكار موارد الدولة وثرواتها، إلى السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر التطهير العرقي. ويشكل المدنيون الهدف الأمثل لأطراف المعضلات الأمنية المجتمعية بصفة عامة بما فيها طرفي الصراع في إفريقيا الوسطى لما يمثلونه من أساس بقاء المجتمع واستمراره. ويتكرس ذلك أكثر بانهيار المؤسسة الوطنية للجيش ممثلة في القوات المسلحة، إضافة إلى توجه نظام "بوزيزي" لإثارة النَّعرات الطائفية والإثنية في المجتمع طمعا في البقاء في السلطة وإفشال الانقلاب عليه.[1]

إن الصراع في جمهورية إفريقيا الوسطى قابل إما للتسوية، أو التصعيد الطائفي، والأمر يتوقف على جملة من الشروط لعل أبرزها؛ نزع سلاح ميليشيا أنتي بلاكا بعدما تم نزعه فقط من حركة سيليكا من قبل القوات الفرنسية والإفريقية المشتركة، وبعد ذلك يتم دمج عناصرهما في جيش وطني موحد بسبب

[1] عادل زقاغ، مرجع سابق، ص107.

غياب دور الجيش، لأن استمرارها في حمل السلاح مقابلا لسيليكا منزوعة السلاح سيدفع الأخيرة لا محالة إلى البحث عن تسليح جديد، وبالتالي استمرار الحرب واستعارها أكثر. هذه الخطوة العسكرية لا بد من أن تتزامن مع الجهود السياسية، والمتمثلة في تشكيل حكومة وحدة وطنية من كل الأطياف السياسية والإثنية يكون الهدف منها التمهيد لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة، كما يجب على الحكومة أن تعامل جميع المواطنين على أساس المواطنة لا على أسس إثنية وعرقية ودينية كما كان في السابق، إضافة إلى تقديم المتورطين في جرائم القتل والاغتصاب والنهبإلى العدالة، وعقد مؤتمر وطني للمصالحة الوطنية وتسهيل عملية عودة اللاجئين والنازحين إلى دُورهم.

هذا على الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الخارجي فلا بد على دول الجوار من مكافحة المنظمات الإرهابية والمتطرفة على الحدود مع جمهورية إفريقيا الوسطى، إضافة إلى المساهمة في الجهود الدولية لاحتواء الصراع الذي له عواقب عليها أيضًا سواء على المستوى الإنساني أو الأمني، ناهيك عن إمكانية تعرض مصالح الدول الكبرى للخطر.[1]

وأما ما يتعلق بمستقبل الصراع فيجمهورية إفريقيا الوسطى، فإن علم الدراسات المستقبلية هو العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره. وتسود اليوم أساليب وتقنيات مستحدثة لتصميم الدراسات المستقبلية، ومن بين هذه التقنيات تقنية السيناريو.[2]

والسناريو هو كتابة مفصلة لسير الأحداث، وهو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو مرغوب فيه، وتوضيح خصائص المسار أو المسارات التي تؤدي إليه، بدءا من الوضع الراهن، أو من وضع ابتدائي مفترض.[3] ويقسّم غوديه Godet السيناريوهات إلى ثلاثة أنواع:

سيناريو مرجعي: يعبّر عن الوضع الأكثر احتمالا، لتطور الظاهرة محل البحث.

سينايو متفائل: يُعبر عن الأمل في مسار تطور الظاهرة.

سيناريو متشائم: يعبر عن نقيض السيناريو الثاني (سيناريو متفائل) في حالة عدم توافق الظروف، والاتجاه بالأوضاع الراهنة إلى كارثة أو موقف صعب.[4]

تأسيسا على المفاهيم المرتبطة بالمستقبليات وتقنية السيناريوهات، يمكن استشراف حالة الصراع في جمهورية إفريقيا الوسطى وفق السيناريوهات الثلاثة التي طرحها معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية IRIS بباريس ثلاث على النحو التالي:

---

[1] بدر حسن شافعي، مرجع سابق، ص07.

[2] فيروز مزياني، "الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية: السيناريو أداة الوحدة المنهجية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 09، الجزائر، يونيو 2016، ص472.

[3] محمد جمال جارحي سعداوي، "بناء السيناريو في ضوء الدراسات المستقبلية"، رسالة ماجستير، جامعة حلوان (مصر)، كلية الفنون التطبيقية، قسم التصميم الصناعي، 2016، ص64.

[4] محمد جمال جارحي سعداوي، مرجع سابق، ص7-8.

المطلب الأول: السيناريو الأول: هو سيناريو مرجعي ويعتبر أكثر السيناريوهات احتمالا نظرا لما تحقق حتى اليوم من هدوء نسبي حذر وحالة ترقب لدى السكان المحليين والجهات الإقليمية والدولية الفاعلة، بعد ارتكاب مجازر مروعة في حق المدنيين ما بين سنتي 2013 و 2015. كل ذلك صعّب من المرور إلى فترة انتقالية جديدة هي بمثابة خطوة استعجالية وضرورية لتجاوز المرحلة الدامية. هذا الوضع خلق نوعا من الارتياح لدى زعماء الجماعات المسلحة ومؤيديهم خارج البلاد. ويتم الحفاظ على الهدوء بوجه عام خاصة في العاصمة بانغيلإنجاح العمليات السياسية والأمنية والقضائية التي هي في طور البناء،إلا أن استمرار هذا السيناريو لفترة طويلة من الزمن سيزيد من تعثر عملية نزع السلاح وإعادة إدماج مقاتلي المليشيات، وهو ما سيزيد من الشعور بالاستياء وسيعزز فكرة العودة للسلاح لدى جماعات أخرى نُزع سلاحها.

كما لا تزال عملية إعادة هيكلة القطاع الأمني تسير ببطء شديد، حيث لا تزال الجريمة تتنامى خارج العاصمة بانغي مع استنزاف الموارد وتراجع الآمال الاندماج من قبل قدامى المحاربين، فمع انعدام الأمن أو تعثره تصبح الزراعة والتجارة صعبة لشريحة واسعة من المواطنين، وهو ما تحاول الجماعات المسلحة استغلاله إدراكا منها أنها لا تستطيع تحقيق الشرعية السياسية،لذلك تعمل على تحريض أنصارها للالتفاف حولها والتأكيد على أنها فاعلا لا يمكن تجنبه، وهذا ما جعلهم يعيدون بناء قاعدة في إقطاعيتهم ويحاولون إعادة تأسيس تحالفات خارج المشهد الرسمي، مما يمهد السبيل لزعزعة الاستقرار النسبي في المستقبل مع اقتراب العملية الانتخابية المزمع تنظيمها في آفاق سنة 2020.

إن التعثر في مجال نزع السلاح وإعادة تشكيل الجيش، واستمرار العنف يجعل غالبية اللاجئين يشعرون بعدم الأمان عند عودتهم إلى مناطقهم. وفي الوقت نفسه، تتسارع وتيرة إستراتيجية تمكين اللاجئين في أماكن اللجوء في دولة الكاميرون المجاورة على سبيل المثال، حيث تقوم المفوضية وشركاؤها بإعادة توجيه مواردها المالية نحو هذه الإستراتيجية، وهي أقل تكلفة وأقل إثارة للقلق من

العائدات المحتملة على المدى القصير. وقد حقق أغلبية لاجئي إفريقيا الوسطى في الكاميرون شكلاً من أشكال الاعتماد على الذات وأعادوا توجيه نشاطهم الاقتصادي وفقاً للفرص من أجل البقاء على قيد الحياة بشكل مستقل. لكن مع استقرارهم بشكل دائم على أراضي الكاميرون، فإن ذلك يخلق توترات في المستقبل خاصة مع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية في هذه الدولة المجاورة.[1]

إن بقاء الوضع على ما هو عليه من استقرار نسبي وترقب حذر، أمر في بالغ الصعوبة وربما قد يكون مستحيلا نظرا لأن العلاقات الدولية والإنسانية عموما تتسم بالديناميكية وعدم الكمون، لذلك فإن إمكانية انتكاسة الوضع إن استمر على حاله، واردة جدا، من خلال عودة المجازر والتطهير العرقي إن لم يتم تحقيق مرحلة انتقالية قادرة على بسط نفوذها وتطبيق القوانين على الجميع لخلق ظروف مواتية لاستتباب الأمن والاستقرار.

المطلب الثاني: السيناريو الثاني: وهو تفاؤلي، ويتمثل في تجاوز مرحلة التطهير العرقي والقتل على الهوية والانتقال إلى مرحلة جديدة يسودها الاستقرار والعيش المشترك. لكن كل ذلك لا يتأتى إلا بإنشاء مؤسسات جديدة على أسس وطنية، قادرة على الاستمرار وإتمام العملية الانتخابية، وبمرافقة المجتمع الدولي من خلال الدعم المالي لعملية تثبيت الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى.

لكن في الواقع، لا يمكن الوصول إلى ذلك في ظل تراجع الدعم المالي للتنمية التي تعرف ركودا كبيرا، حيث يؤثر انخفاض حجم الأموال وتقلص الدعم على برامج اللاجئين من جمهورية إفريقيا الوسطى والسكان المستضيفين من دول الجوار،فلا يزال الوصول إلى الفرص الاقتصادية محدودا للغاية في مناطق اللجوء، وحتى في مناطق النزوح داخل جمهورية إفريقيا الوسطى نفسها، حيث هناك صعوبات في التمويل تحول دون تحسين الوضع الاقتصادي للأسر ولا سيما في المناطق الريفية. ومع مرور

[1] Institut de Relations Internationales et StratégiquesIRIS (2016), Cirse Centrafricaine : Mouvements de retour transfrontaliers : Analyse de scénario à l'horizon 2018, p-p12-13.

الوقت، يؤدي انخفاض الموارد المتاحة إلى تفاقم التوترات والضغط على الموارد الآيلة للاستنزاف وهو ما يزيد الصدامات بين المجتمعات في مناطق اللجوء كما في جمهورية أفريقيا الوسطى على حد سواء. يسعى الشركاء الدوليون من جهة ودول جوار إفريقيا الوسطى من جهة أخرى إلى تحقيق استقرار مستدام في هذا البلد، غير أن الصعوبات المالية الشاملة تجبرهم على تحديد الأولويات. ويتم التأكيد على الاستقرار العام للوضع المرصود والمحافظة عليه خلال الفترة المدروسة، ويتضح ذلك من خلال تلاشي كسور أزمة 2013 ولو نسبيا وببطء جنبا إلى جنب مع بعض التقدم في عمليات نزع السلاح وإصلاح النظام الأمني والعدالة والمصالحة التي يدعمها المجتمع الدولي بقوة. ولا تزال جيوب انعدام الأمن قائمة في البلد ولكنها لا ترتبط إلا بأعمال اللصوصية من قبل عناصر معزولة، هذا الاستقرار يساعد على طمأنة بعض فئات اللاجئين للعودة. والواقع أن الحكومة الجديدة تضاعف الخطاب القوي وأعمال رمزية للعودة إلى وحدة وطنية، وتبقى الأهداف المعلنة من الحكومة الانتقالية والمجتمع الدولي هو علاج ملفات شائكة كالإفلات من العقاب والمصالحة وحماية الأقليات وعودة النازحين واللاجئين.

إن الأولوية الأخرى التي يضعها الرئيس "توادیرا"[1]، تتمثل في تحسين مناخ الأعمال لجذب الاستثمارات الفرنسية والدولية، خاصة وأن التوترات آخذة في الازدياد، حيث تشدد الدول المضيفة الإجراءات المتخذة ضد اللاجئين من إفريقيا الوسطى، وهو ما يحول بينهم وبين الوصول إلى الأنشطة الاقتصادية في هذه البلدان كتشاد والكاميرون والكونغو.

وعلى عكس الدول المضيفة، فإن التمويل لإعادة البناء والانتعاش الاقتصادي في جمهورية إفريقيا الوسطى مدرج في جدول الأعمال، ويرافقه بشكل منهجي إجراءات قوية لصالح المصالحة المجتمعية والدينية لإعداد شروط العودة، كما أن هناك حركة قوية لإعادة التوطين في المناطق الحضرية من البلاد.

[1] الرئيس الحالي لجمهورية إفريقيا الوسطى "فاوستين أركانغ توادیرا" شغل منصب رئيس الحكومة في عهد الرئيس "فرانسوا بوزيزي" في 2008/01/22.

إن الوفاء بشروط العودة في العديد من مناطق إفريقيا الوسطى سيحد بشكل كبير من التوترات الاجتماعية ويُوسّع نطاق الأمن ومبادرات المصالحة، الأمر الذي سيسهم إيجابا ولو نسبيا في ترميم الشرخ الاجتماعي والإثني الذي تمخض عن أشهر من الاقتتال والتطهير العرقي. وهذا السيناريو لا يمكن الوصول إليه إلا بوجود الرغبة والإرادة وتضافر الجهود الدولية والمحلية لبناء مؤسسات وطنية سيّدة ودفع المليشيات والمسلحين على إلقاء السلاح والاحتكام للعدالة.

المطلب الثالث: السيناريو الثالث: وهو سيناريو تشاؤمي، يقوم على فشل عملية تثبيت وتطوير الاستقرار الحالي النسبي والهش في جمهورية إفريقيا الوسطى، وتحول المنطقة إلى فوضى أكبر مما كانت عليه في عام 2013. فانتكاس الأوضاع سيعود بالبلاد الصراع المفتوح والعنف المجتمعي الذي راح ضحيته عشرات الآلاف من المواطنين.

فعلى الأرض في جمهورية أفريقيا الوسطى، ظلت الجماعات المسلحة صامتة خلال العامين الماضيين وسط مفاوضات الوضع والإفلات من العقاب، لكن التوترات تتضاعف بين السكان كخيبات أمل في تحسين ظروف الحياة والأمن المحلي. وتجري المظاهرات في المراكز الحضرية، وهناك انسحاب مجتمعي في المناطق الريفية، وتستمرالعديد من فصائل الميليشيات المسلحة في حمل السلاح بحجة الدفاع عن النفس، مما يعطي أملا ضئيلا للغاية في إمكانية استقبال السكان العائدين. في خضم مبادرات المصالحة المحدودة للغاية، والتي لم تنجح لحد الساعة في إخفاء الانقسامات المجتمعية العميقة، في مواجهة هذا الوضع كله، تبقى حكومة إفريقيا الوسطى الانتقالية عاجزة عن حل القضايا الجوهرية والاقتصادية على وجه الخصوص، موازاة مع تراجع بعض الفاعلين الدوليين عن التزاماتهم تجاه هذا البلد الإفريقي مع بروز تحديات دولية جديدة تتعلق بالصراع في ليبيا وسوريا واليمن.

إن العودة بجمهورية إفريقيا الوسطى إلى ما قبل سنة 2015 قد يؤدي بنتائج كارثية على وحدة البلاد وتكوينها الإثنوغرافي، وسيكون لما يحدث بها داخليا من تقتيل وتهجير وتقسيم انعكاسات سلبية على دول الجوار والتي لن تكون بمعزل مما يحدث من مآسي لجمهورية إفريقيا الوسطى وشعبها.[1]

في الأخير يمكن القول أن السيناريو هو من أبرز التقنيات المستقبلية التي تستعمل في مجال العلوم السياسية، والتي من أهم خصائصه (السيناريو) أنه أداة للوحدة المنهجية في الدراسات المستقبلية، وأداة للتفكير الاستراتيجي يساعد على التعبئة لمواجهة الآثار التي قد تترتب على حدوث مسار معين، مما يساهم في كشف السياسات التي قد تؤدي إلى أزمة ما، وبالتالي التهيؤ والاستعداد للتعامل بشكل فعال مع أية حالة تكون مهمة ولكنها ليست أكيدة.[2]

[1] Institut de Relations Internationales et Stratégiques IRIS, ibid., p-p13-15.

[2] فيروز مزياني، مرجع سابق، ص485.

الخاتمة

عندما تقترن التعددية الإثنية والدينية بالوضع السياسي والاجتماعي المتردي في الدولة والقائم على اعتبارات ضيقة على غرار القبلية والجهوية وعوامل الاختلاف العرقي والاثني وتغييب معايير الكفاءة والمواطنة، فإن هذه التعددية تصبح عائقا في بناء هوية وطنية جامعة واستقرار سياسي وتنمية شاملة. وما يزيد الأمر تعقيدا في الدول متعددة العرقيات والإثنيات هو سوء إدارة هذا التنوع وهذه التعددية من جانب النظام السياسي في الدولة وفق منطق العدالة والقانون والمواطنة وتحقيق الحد الأدنى من القيم والمبادئ الأساسية من خلال التنسيق بين الثقافة الوطنية العامة والثقافات الفرعية للمجموعات الاثنية المختلفة التي تكوّن الشعب، وهذا ما يخلق مجتمعا مشرذما يؤدي به الأمر في نهاية المطاف إلى صراعات وتوترات وعدم استقرار، تتحول معه السلطة السياسية من طرف محايد يمتلك وسائل استخدام الاكراه المادي المشروع إلى طرف متورط في الصراع الأهلي لضمان وجوده واستمراريته.

إن ما وصلت إليه اليوم إفريقيا الوسطى من شرخ اجتماعي واحتراب أهلي هو نتاج لتسييس الاختلافات العرقية والدينية وسوء إدارتها وتغييب معايير الكفاءة والمواطنة في التعامل مع المواطنين وغياب التوزيع العادل للثروة، وباستمرار القتال تم ترسيخ واقع من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في ظل غياب السلطة الحاكمة والقانون، وتحولت ديناميكية الصراع إلى عنف ديني وتطهير عرقي في حق مكون أصيل من المجتمع في جمهورية إفريقيا الوسطى.

كما أن تحقيق العيش المشترك بين سكان إفريقيا الوسطى ليس بالأمر المستحيل، وفي الوقت ذاته ليس بالأمر الهين، لما خلفه الاحتراب من مآسي وضرر على الضحايا وأهاليهم، ولذلك فإن أولى الخطوات لتجاوز ما حدث يستلزم على جميع الأطراف البدء بترميم العلاقات الاجتماعية بين المواطنين لما تعرضت له من شرخ خطير وذلك بالتركيز على القواسم المشتركة كاللغة والتاريخ والمصير المشترك، وعقد مصالحة وطنية برعاية أممية وإفريقية وعدم إقصاء أي طرف أو جهة، إضافة إلى إقامة انتخابات رئاسية وبرلمانية نزيهة وشفافة بضمانات دولية، ليفسح المجال إلى عودة النازحين والمهجرين إلى ديارهم مع تقديم الدعم الإقليمي والدولي لهم للاندماج سريعا، مع ضرورة تفعيل العدالة لتقديم السياسيين وقادة المليشيات المتورطين في حالات الفساد والتمييز العنصري والقتل والنهب للمحاسبة.

Conclusion:

When ethnic and religious pluralism is combined with the deteriorating political and social situation in the state and is based on narrow considerations such as tribalism, regionalism, factors of racial and ethnic difference, and the absence of standards of competence and citizenship, this pluralism becomes an obstacle in building a comprehensive national identity, political stability and comprehensive development. What complicates the matter in multi-ethnic and multi-ethnic countries is the mismanagement of this diversity and pluralism by the political system in the state in accordance with the logic of justice, law and citizenship and the achievement of the minimum basic values and principles through coordination between the general national culture and the sub-cultures of the different ethnic groups that make up the people.

This creates a fragmented society that eventually leads to conflicts, tensions and instability, with which the political power shifts from a neutral party that has the means of using legitimate physical coercion to a party involved in the civil conflict to ensure its existence and continuity.

The social rift and civil strife that Central Africa has reached today is the result of the politicization of ethnic and religious differences, their mismanagement, the absence of standards of competence and citizenship in dealing with citizens, and the absence of a fair distribution of wealth. With the continuation of the fighting, a reality of political and social instability has been established in the absence of the ruling authority and the law. The dynamic of the conflict turned into religious violence and ethnic cleansing against an indigenous component of society in the Central African Republic.

Also, achieving coexistence among the people of Central Africa is not an impossible thing, and at the same time it is not an easy thing, because of the tragedies and damage that the war has left on the victims and their families, and therefore the first steps to overcome what happened requires all parties to start restoring social relations between citizens for what they have been

exposed to From a serious rift by focusing on common denominators such as language, history and a common destiny, and holding national reconciliation under international and African auspices and not excluding any party or entity, in addition to holding fair and transparent presidential and parliamentary elections with international guarantees, to allow the return of the displaced and displaced to their homes with regional and international support for them to integrate quickly, with the need to activate justice to provide the politicians and militia leaders involved. In cases of corruption, racial discrimination, murder and looting, accountability.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1) الوثائق الرسمية:

- مجلس الأمن الأممي، تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط إفريقيا، رقم 2015/339، الصادر بتاريخ 14 مايو2015.

-المحكمة الجنائية الدولية، مكتب المدعي العام، بيان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، بشأن تصاعد العنف في جمهورية إفريقيا الوسطى، 24 سبتمبر 2014.

-هيئة الأمم المتحدة، وثيقة أساسية تشكل الجزء الأول من تقارير الدول الأطراف حول جمهورية إفريقيا الوسطى، 19 مارس 1999.

- هيئة الأمم المتحدة، وثيقة أساسية تشكل الجزء الأول من تقارير الدول الأطراف حول جمهورية إفريقيا الوسطى، 5 يونيو 2005.

2) الكتب:

- الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسة، (ج)1، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.

- بغدادي عبد السلام إبراهيم، البعد الايجابي في العلاقات العربية–الافريقية والتعددية الإثنية كرابط ثقافي، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013.

- دوزي وليد، أثر المجموعة العرقية الكردية على الهوية الوطنية في تركيا، ط1، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، 2018.

- مصباح عامر،، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ط1، المكتبة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2005.

- شاكر محمود، التاريخ المعاصر: الأقليات الإسلامية، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1995.

3) الدويات:

- أبو ساق محمد عثمان، إشكالية الهوية الوطنية، مجلة التنوير، مركز التنوير المعرفي، الخرطوم، العدد09، يوليو 2010.

– أبكر عبد البنات آدم،الصراعات الدينية وأثرها على الأزمة في إفريقيا الوسطى، مجلة دراسات إفريقية، جامعة بحري، الخرطوم، العدد 23، يونيو 2015.

– زقاغ عادل، المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 06، يونيو 2011.

– حامد خالد، النسق المجتمعي ونسق الهوية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة تبسة، الجزائر، العدد 14، يونيو 2011.

– مزياني فيروز، "الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية: السيناريو أداة الوحدة المنهجية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 09، يونيو 2016.

– عتباني هويدا صلاح، الهوية والتعدد الإثني، دراسة مفاهيمية مع إشارة إلى النموذج السوداني، مجلة التنوير، مركز التنوير المعرفي،الخرطوم، العدد 9، يوليو 2010.

– فيركولون تيري ،أزمة إفريقيا الوسطى... تعددت الأسباب والصراع واحد،مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 25مارس2014.

– صبري محمد خليل، الهوية السودانية وجدلية الوحدة والتعدد، المجلة العربية للعلوم السياسية، (: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 20، يناير 2009.

– شافعي بدر حسن ، مستقبل الصراع في إفريقيا الوسطى،مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، مارس 2014.

-شلعي بلة بشارة محمد، أزمة الهوية وأثرها على الوحدة الوطنية في السودان، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، المجلد 04، الجزء 01، العدد 14، 2015.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

– Institut de Relations Internationales et StratégiquesIRIS, **Cirse Centrafricaine : Mouvements de retour transfrontaliers : Analyse de scénario à l'horizon 2018,** Avril 2016.

- Fiorina Jean-François , ‘’La "guerre civile" centrafricaine, Comment éviter le chaos au cœur de l'Afrique ?’’ **CLES - Comprendre Les Enjeux Stratégiques**, Note hebdomadaire n°123, Grenoble : école de management, 30 janvier 2014.

Office for the Coordination if Humanitarian Affaires (OCHA),**La crise en République centrafricaine et son impact humanitaire régional** Palais des Nations, Geneva,